المحاضرة الرابعة:

نقد المادة العلمية واستخلاصها.

ميز توش بين النقد الداخلي والخارجي للمصدر، فالنقد الخارجي هو تقييم المصدر لإثباته أصالته: من خلال تحليل المعلومات التي تتعلق بالكاتب والمكان الزمان؛ وأما النقد الداخلي فيتعلق بمحتوى الوثيقة، وتفسيرها لغويا والسياق التاريخي وتقييم مدى موثوقية المصدر من عدمه.

يبدو استخلاص المصادر وإثباتها المرحلة الصعبة في إنجاز المذكرة"، ورغم أنها تبقى مهمة مرتبطة أكثر بالخبرة" التي يمتلكها الباحث في التعامل مع الوثائق، إلا أن هناك طرق متهجية تسهل على الطالب الوصول إلى نقد المعلومة بالسهولة اللازمة.

وكما أوضحنا في الاقتباس؛ فإن الطالب يمكنه أخذ النص كاملا دون إحداث تغيير به؛ أو أن يقوم بتعديله أو تلخصيه بأسلوبه الشخصي.خاصة إذا كان النص طويلا.

1— الأسئلة الخمسة لنقد المصادر:

ولتسهيل طريقة اعتماد المعلومات الواردة في النص؛ يجب الاستناد إلى الأسئلة الخمسة الشائعة لدى المؤرخ في تطرقه للمصدر:

— من كتب المصدر — هل لديه رأي أو تحيز؟

— ما هي المعلومات التي يقدمها المصدر؟ هل يتطرق للحادثة كاملة؟ هل كان دقيقا؟

— لماذا أنجز المصدر؟ هل أنجز لإقناع طائفة من الناس؟

— هل كتب المصدر في وقت الحادثة؟ أو بعد سنوات لاحقة؟ وهل كان الراوي هناك؟

— أين كتب المصدر؟

2- النقد الظاهري للمصادر:

ولإحداث النقد الخارجي على الطالب أن يكون ملما بمجموعة من الضوابط والقواعد:

— أن يعرف الطالب كاتب النص، ومكانته الاجتماعية، ومؤسسة طبع النص.

— يجب أن يحيط الطالب بسبب كتابة المؤلف لعمله؛ هل كان ذلك لفكرة" آمن بها؟ أم لمجرد فوائد مادية أو أسباب أنانية؟؛ فبالنسبة لؤلئك الطلبة الذين يتناولون الصراع الإسلامي المسيحي خلال العهد العثماني، أو الكتابات الغربية التي دونت عن المسلمين خلال هاته الفترة أن يكونوا حذرين عند التعامل معها، "فبروديل يعتقد أن أغلب كتابات الأسرى الأوربيين الذين عاشوا في شمال إفريقيا بين سنتي 1500—1830م، قد كتبوا مذكراتهم الشخصية لأسباب مادية؛ فالأسير كان في حاجة إلى المال لبدأ حياة جديدة، ولهذا استغلته الكنيسة لنشر أعماله مقابل مبالغ مالية"· وكما أن بروديل كان يؤمن أن صانعي السياسة في الحكومة الرسمية، شجعوا الكتابة آملين في رسم صورة سلبية عن الإسلام

والعالم الإسلامي تعلق بمخيلة القراء؛ خاصة بعد الأعداد الهائلة من المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام، ويقول: " كان الرجال يهربون من المسيحية إلى الإسلام، بحثا عن المغامرات والفائدة"... ويدفع المسلمون لهم للبقاء".

- هل المصدر أولي أو ثانوي؟ فالمصدر الأولي يكون صاحبه قد عايش الحدث أو اشترك فيه، أو على الأقل يكون قربه أفقيا، فيتحدث كاتبه عن حادثة وقعت في بلد يعيش بالقرب منه؛ كأن يعايش الكاتب واقعة حدثت في الجزائر؛ وقد سكن تونس، وأما الثانوي فما تأخر عن الحادثة ولم يعايشها، "ويعتقد بعض المؤرخين أن المصادر التي اعتمد فيها صاحبها عن آراء الآخرين ونقل عنهم الحادثة التي عايشها، يكون مصدرا ثانويا".

-أن يدرك الطالب نوعية الوثيقة التي .يمتلكها؛ هل يمتلك النسخة الأصل أم أنها مجرد نسخة نقلها آخرون عن الأصل؛ أو أنها نسخة نقلت عن الأصل ونسبت لغير صاحبها؟ فمثلا: "غزوات عروج وخير الدين لمؤلف مجهول"، تعتبر نقلا عن "مذكرات خير الدين بربروسة" والأحداث التي نقلها صاحب الغزوات كانت تكاد تكون نقلا عن الأصل "مذكرات خير الدين"،[34] وأما إذا فقد الأصل أو لم يستطع الطالب الوصول إليه، ووجدت نسخ ترجمت إلى لغة غير العربية فعلى الطالب اعتماد النسخة المترجمة كمصدر أصلي، كما وقع مع "سجل التشريفات، وسجل الغنائم البحرية"، اللذان ترجمهما دوفولوكس ألبيرت إلى الفرنسية وفقد أصلهما العثماني والعربي.

وحقيقة فإن عملية النقد الخارجي للأصل أو المصدر تبقى عملية صعبة جدا، تحتاج إلى إلمام واسع وخبرة" كبيرة للتحكم بالضوابط المنهجية؛ وقد تحتاج إلى المهارة والذكاء في التعامل مع الوثائق فتختلف النتائج من باحث إلى آخر؛ لكن الطالب يجب أن يستند على قانون: "أن الوثيقة مدانة حتى تثبت براءتها,؛ فلا يصدق كل ما يرد في الوثيقة وأو ما قيل عنها أو عن صاحبها.

2ـــ النقد والتحليل الباطني للمادة العلمية:

كانت أحد إشكاليات مطلع القرن التاسع عشر لدى المؤرخين الأوربيين "كيفية نقد المصدر التاريخي"؛ خاصة أنهم كانوا يعتبرون المصدر المعايش للحدث أكثر قيمة علمية من المصادر والمراجع اللاحقة؛ وقد حدد المؤرخ السويدي أرني جاريك فكرة" عرض المصادر التاريخية على ثلاث أسس فرضية:

من الممكن تقديم تصريحات حقيقية عن الماضي.

ـــ إن مهمة المؤرخ إعطاء آراء عن المصادر.

ـــ يمكن أن تكون الآراء خاطئة.

وبالنسبة لجاريك فإن إجراءات نقد المصدر يجب أن تكون دقيقة لتحديد إن كانت هاته المعلومات صحيحة أو خاطئة، "ويبدو أنه منذ مطلع القرن التاسع عشر كان المؤرخون السويديون يتعاملون مع المصادر على أنها أصول جديرة" بالثقة"، لكن مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ مؤرخون أمثال رانكي وغيرهم في التعامل مع المصادر وأصحابها من خلال معرفة "توجهها والتحيز والتبعية والنقل والأصالة"

ولتتم عملية النقد السلبي يجب أن نغرق بين أمرين:

1- التثبت من صدق المؤلف وعدالته، وهل كذب أم لم يكذب.

2- التثبت من صدق المعلومات التي أوردها ومبلغ دقتها، وهل أخطأ المؤلف وهل خدع بشأنها.

كما أن الطالب ملزم بأن يدرك أصلين رئيسيين هما: "الوثيقة الرسمية والمخطوط الشخصي"، فيبدو منهجيا أن الوثيقة الرسمية أصدق عما خطه الأشخاص، فغالبا تقدم الوثائق الرسمية معلومات أدق لا تعبر, عن "مشاعر" كما يقع مع ما يكتبه الأشخاص سواء كانوا علماء في الدين أو مؤرخين أو حتى سياسيين. ولهذا وجب عند التعامل مع المصدر تصنيفه أولا فإن كان مخطوطا لأشخاص يحاول المؤرخ أن يكون أكر, حذرا في التعامل معه.

وأما المصادر التي خطت باليد فالشهادة" الواردة" فيها أنواع؛ "فإن كان كاتب المصدر يدون عن مجتمع أو قبيلة أو ثقافة مخالفة لثقافته وانتماءاته الفكرية؛ فرأيه نوعان قد يصدق ويكذب في نفس الكتاب:

- إن أساء القول ضد الآخر فإن شهادته تكون أقرب إلى الافتراء مدها من الحقيقة"، "فالأب دان صرح في عمله شمال إفريقيا وقراصنتها: "وخلاصة القول فإن الرب قد سمح باستعباد أولئك المؤمنين المسيحيين من قبل أعداء جلالته [المسلمين]؛ حتى "أن رياس الجزائر أكثر جسارة" وشجاعة". ويبدو جليا أن تحليل الشهادتين السابقتين يظهر أن القول الأخير أكثر قربا إلى التصديق، فالأب دان قد اعترف بمزايا ايجابية عن الآخر.

وعلى الطالب أن يحيط علما بالفترة والمكان الذي كنب فيه الأصل، فلكل عصر ميزته ونمط الكتابة فيه، فكتاب عصر التنوير أقرب إلى الموضوعية منهم من أولئك الذين كتبوا في فترة الاستعمار الغربي؛ ولهذا لو قارنا بين وثيقة رسمية وأعمال لمفكرين من عصر التنوير سنجد تقاربا في الأرقام والمعطيات؛ وعلى سبيل المثال لا حصر" يطلعنا توماس شاو الذي اشتغل قسا في القنصلية الانجليزية بالجزائر (1720—1732م) -يعتبر أحد دكاترة اللاهوت الذين عاشوا في عصر التنوير— عن وجود ألفي أسير في المديدة ستة 1738م في الوقت الذي يقدم لغا دفتر التشريفات [وثيقة رسمية] 1400 أسير وهو عدد متقارب إذا قورن بتسجيلات خبرية أخرى"[42] أين تقدم لنا بعض الإحصاءات الخبرية للأسرى [ذات المستوى العلمي

وليدرك الطالب النقد الباطني؛ فعليه أن يكون ملما بالعصر أو الموضوع الذي كتب فيه المصدر أو الوثيقة، وذلك لإحداث مقارنة بن المعلومات الواردة" في النصوص، كما أن الطالب عليه ألا يأخذ الأقوال محمل الصدق إلا بعد التثبت منها؛ وأما ما لم يثبت بعد ذلك فيجب أن يبقى في دائرة" الشك، والباحث مطالب أن يلاحظ قاعدتين عامتين:

1-القاعدة الأولى:

إن الحقيقة العلمية لا تصدق بشهود العيان فقط، فلا يصح الوثوق في الروايات لمجرد أن صاحبها عايش الحدث، بل يجب أن تتوفر لدينا الأدلة التي تثبت صدق أقواله، فقد يخطئ الشاهد.

2ـــ القاعدة الثانية:

على الباحث ألا يتعامل مع الوثيقة كوحدة عامة؛ فهو مطالب بتحليلها إلى مجموعة عناصر، ونقد كل عنصر على حدا، فقد تحتوي الجملة الواحدة على مجموعة أقوال بعضها صحيح والآخر خاطئ.

لا يوجد مصدر مهم وأخر غير مهم؟ فقط لأنه لا يرتبط بأطروحتك أو لا يدعم فرضياتك، "ولهذا فعلى الطالب أن يبحث عما يريد في المكان المناسب.

وأما الطالب عند تحليله لمضمون النص الأصلي فعليه أن يبحث في الأخطاء، والإضافات في المتن عند نقل صاحب المتن من أصول أخرى، وكذا عند الترجمة، هل ترجمة بعض النصوص الواردة" في النص كاملة؛ أم أن صاحب الأصل حاول تقويض النص أو بتر جزء منه وترجمته بما يخدم توجهه؛ ويمكن أن نلحظ "ذلك جليا عند تحليل الترجمات الأوربية الأولى للقرآن، فقد كانت موجهة لنقد القرآن نقدا سلبيا، "فأول ترجمة فرنسية للقرآن ظهرت سنة 1647م من قبل أندري دي راير بعنوان ""قرآن محمد"عن اللغة العربية، وتعتبر ثالث ترجمة ظهرت في العالم الغربي بلغة محلية، وحمل الكتاب العديد من الأخطاء والمغالطات في الترجمة، سنتين بعدها ظهرت الترجمة الإنجليزية للقرآن لصاحبها ألكسندر روس والتي اعتمدت على الترجمة الفرنسية لأندري دي راير، وجاءت الترجمة بعنوان: "قران محمدا مترجم من العربية إلى الفرنسية من قبل السير دي راير، لورد ماليزر، مقيم الملك الفرنسي في الإسكندرية، ترجمة جديدة" للإنجليزية لكل تلك الرغبات لاكتشاف التفاخر الزائف للأتراك (المسلمين)..."، وتم إعادة" نشره دستة 1688م، ولهذا يمكن أن يلحظ القارئ أن الترجمات الأولى كانت تددف لإظهار القرآن والإسلام كدين وثني؛ وليس لنقده نقدا علميا.

وأما عند التعامل مع المخطوطات والمصادر العربية، يعطينا عميراوي تلخيصه للتعامل مع المتن عند النقد:

أولا: تصحيح المتن لغويا، أي تحديد المعنى الحرفي للنص ويعني هذا إصلاح المتن.
ثانيا: التفسير قصد فهم كل دقائق وجزئيات الموضوع، ويقوم أساسا على الاستنباط أي على تحليل المضمون لاستخراج ما فيه من قضايا أساسية وثانوية كالأحكام الشرعية وغيرها.
ثالثا: عملية الغرز أي معرفة الصحيح والخطأ، الصائب والزائف قصد الوصول إلى حقيقة

النص أي إلى أصل النص وإلى الناقل الحقيقي للخبر ومطابقة ما فيه من الواقع، ولهذا فمن الضروري معرفة تاريخ وفاة صاحب أو ناقل الخبر.